

الفصل الثامن

المحتويات

- التعريف ببعض المؤشرات الديمغرافية

-

obeykahn.com

التعريف ببعض المؤشرات الديمغرافية:

يصعب على الباحث أن يعي جيداً أبعاد مشكلة أو ظاهرة الفقر، فلا يمكن قياس مستوى الفقر من خلال منظور الدخل فقط، فهناك أبعاد أخرى غير التفاوت في الدخل، فقياس نسبة الفقر متعدد الأحجام، وهو يركز على الحرمان من العناصر الضرورية، منها تأمين التغذية الجيدة، والخدمات الصحية، أو مياه نظيفة، وهناك عدم وجود فرص عمل، والحرمان من التعليم.

تعريف الفقر لا يتحدد من خلال قياس الفارق بين الأفراد الأكثر ثراءً في المجتمع وبين الطبقات الأخرى، بل أن تعريف الفقر يتحدد كما سبق من خلال الغذاء الرديء وعدم القدرة على تأمين الكفاية من الطعام، وهناك مؤشرات واضحة تدل على للفقر من خلال نوعية السكن، والافتقار إلى الحاجات الأساسية، التي تمكن الفرد من المشاركة في الحياة الاجتماعية.

ولا يمكن قياس الفقر من خلال التفاوت في طبقات المجتمع، لأن التفاوت في أكثر الأحيان يكون نتيجة السياسات التي لا تراعي مبدأ المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع الواحد، وعندما يكون الفرق شاسعاً بين المواطنين بسبب مشاكل عديدة منها مشاكل نفسية مثل: عدم الرضا عن النفس، أو الحسد ومحاولة تقليد الأغنياء من خلال المظاهر الخادعة. وأحياناً أخلاقية تتمثل في بعض التصرفات الغير قانونية كالسرقة أو ارتكاب الجرائم بسبب الجشع وبهدف الحصول على المال.

المسألة ليست مسألة مالية بقدر ما هي فكر تنموي وفكر اجتماعي وسوء تخطيط، والمسألة ليست ندرة المدخرات بقدر ما هي مسألة معرفة

كيفية استثمار المدخرات وصرفها على الحاجيات الضرورية والحد من الإسراف.

الدولة يمكن أن تساهم في التقليل من حدة الفقر بتأمين بعض المستلزمات الضرورية، كالرعاية الصحية، وتخفيض أسعار بعض الأغذية، وتأمين التعليم. والحصول على وظيفة قد لا يكفي لتحرير العامل من الفقر، بل من الضروري دراسة ومراقبة الأجور، ودراسة معدل ساعات العمل، وتحسين الحوافز للعمال.

وعلى أرباب العمل تدريب العمال على تحسين مهارات العمل، فالتدريب له مردود إيجابي على العمال وعلى أرباب العمل.

ومن أسباب الفقر أيضاً نظام التبعية في معظم دول العالم الثالث، الاستقلال الحقيقي للدولة هي عندما تكون دولة قوية قادرة على تأمين حاجاتها الأساسية الزراعية والصناعية، وعدم الاكتفاء الذاتي هو من أهم أسباب التخلف؛ إن سندات الدين العام تُقسم كحصى على مجموع عدد السكان، فخطر الدين العام يتقاسمه كل أفراد المجتمع، والثروات في المجتمع تعود بالفائدة على كل فرد، فهي تساهم في تحسين السوق وحركة الاقتصاد. ولا شيء يحد من الفقر أكثر من سياسات تنموية سليمة. ويعتبر الإعلام من أهم الوسائل الفعالة التي تعزز سلطة الدولة وتخدم أهدافها وتمكنها من السيطرة على الوعي الجماعي، ولكن حين يكون الإعلام غير موجه يؤثر في إضعاف الدولة فتصبح غير قادرة على محاربة المصالح الخاصة، فالترويج لسلع الاستهلاك الترفي يضمن أرباحاً للدول المصدرة، ويزيد أعباء الديون على الطبقات الفقيرة. ومعظم المساعدات الخارجية لا تحل مشاكل الفقر، بل هي مجرد مساهمات ثانوية ومؤقتة، رغم وجود الكثير من المنظمات الدولية التي تهتم بالسكان الفقراء في العالم، على سبيل المثال:

المنظمة العالمية للتغذية، ومنظمة اليونسف. والحلول لهذه المشكلة تكون ببذل الجهود التنموية المحلية.

- :

الهجرة ظاهرة سكانية قديمة ومؤشر له أكثر من دلالة فهي مرتبطة مع ظاهرات أخرى مثل الفقر ويعتبر العامل الاقتصادي المسبب الأول للهجرة، تليها الحروب فهي تؤدي في أكثر الأحيان إلى هجرات قسرية جماعية، نتيجة ضغوط سياسية أو عرقية. وما عدا ذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي فالهجرات الطوعية تحدث سعياً وراء مستويات معيشة أفضل، وللبحث عن فرص العمل. ملايين الناس يهجرون الريف أو المناطق النائية باتجاه المدن الكبرى، وأحياناً يهاجر الأفراد الأفضل تعليماً في ظل عدم التقدير المعنوي والمادي لأصحاب الخبرات فيضطر هؤلاء إلى الهجرة للعمل في الخارج، فيخسر الوطن طاقات إنتاجية يمكن أن توفرها هذه الكوادر، ويستفاد منها في دول أخرى. والأفراد الأقل حظاً من التعليم يهاجرون أيضاً بسبب عدم التكيف مع أعمال بمعدلات دخل متدنية، ولكن كثير من الشباب يُصابون بخيبة أمل لأن غالبيتهم لا يجدون ما يطمحون إليه في المدن فينضمون إلى مجموعة العاطلين عن العمل، ومعظم المهاجرون يبدؤون القيام بأعمال ومهن جديدة، وغالباً ما تكون أعمال بسيطة لا يرغب السكان الأصليين بمزاومتها، ولا يقتصر دور المهاجرون الجدد على القيام بهذه الأعمال البسيطة الصعبة بل يتوجب عليهم دفع كامل الضرائب للدولة وهذا يزيد أمورهم تعقيداً. وينجم عن الهجرة باتجاه المدن الكبرى تؤدي إلى سوء توزيع للسكان وهذا الخلل يشكل حالة من الفوضى وعدم الاستقرار والبطالة، وينجم أيضاً عن هذه الزيادة المفرطة انتشار بعض الأمراض المعدية وحوادث العنف والسرقة.

هناك تشريعات وبرامج للحد من الهجرة وأخرى لتشجيعها، وهنا يبرز دور السياسات السكانية في عملية إعادة توزيع السكان بشكل يتلاءم مع حاجات البلد.

- :

في كل المؤشرات السكانية يوجد نواح سلبية ونواح إيجابية، مثلاً: مؤشر ارتفاع مستوى التعليم، هو مؤشر إيجابي يؤدي إلى محو الأمية، ويزيد عدد المتعلمين، ويرفع المستوى الثقافي، ويؤمن فرص عمل، وينفس الوقت يؤدي التعليم عند بعض المتعلمين غير المثقفين أو غير الناضجين إلى ردود فعل سلبية فتصبح الزيادة في عدد الشهادات من أحد أسباب البطالة، لأن مفهوم التعليم عند هذه الفئة مرتبط بمفهوم الشهادة والمستوى الاجتماعي، وهذه مشكلة في صميم المجتمع وفي القيم السائدة في المجتمع، التي تعتبر إن التعليم الجامعي يرفع المستوى الأدبي للمتعلم ويمنحه لقب متميز ووظيفة مرموقة، فيقتصر دور التعليم بهذا الشكل على نواح محددة، وعلى ذهنية محددة تحتقر العمل اليدوي والمهن الشريفة التي لا يمكن للمجتمع أن يقوم دونها، وهنا بهذا المعنى يمكن ربط مؤشر ارتفاع مستوى التعليم مع ارتفاع مؤشرات البطالة، وذلك حين يصعب تأمين فرص عمل للمتعلمين تتناسب مع مستوى طموحاتهم، فهل يمكن توظيف آلاف الطلاب المتخرجين من اختصاص واحد كالهندسة مثلاً، أو المعلوماتية، أو المختبر، وغيرها، في وظائف عامة برواتب مرتفعة وهذه الوظائف محدودة العدد، ويبقى المئات من هؤلاء الطلاب عاطلين عن العمل بسبب رفضهم لأعمال أو لوظائف بدرجات أقل لأنها بالنسبة لهؤلاء وظائف لا تُعبر عن مراكز مرموقة، وهل يمكن ترك باقي المهن والحرف الأخرى التي يحتاج إليها المجتمع شاغرة لأنها لا تمنح اللقب المرموق لأصحابها.

- :

الولادات هي من أهم المؤشرات التي يدرسها الديمغرافية، وهي مؤشر إحصائي يساعد على معرفة خصائص كل مجتمع. يُقصد بالولادات، المواليد الذين يولدون في فترة زمنية معينة (سنة) وتُحسب نسبتهم لكل ألف من عدد السكان، وتعرف هذه النسبة بقسمة عدد المواليد في نفس السنة على عدد السكان العام مضروباً بألف.

$$\text{معدل الولادات} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان العام}}$$

إن تأثير الظواهر الاجتماعية في المجتمعات البشرية أدت إلى انقسام العالم إلى فئتين: فئة الدول المتقدمة، وفئة الدول السائرة في طريق النمو (المتنامية). كما إن الثورة الزراعية والتطور التقني في وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي في الدول المتنامية ساعدت المجتمع البشري في هذه الدول على مواجهة الكوارث والمجاعات. ثم حدثت الثورة الصناعية في أوروبا (في القرن الثامن عشر) فكان لها أكبر الأثر في تطور وسائل النقل التي ساهمت في نقل المواد الغذائية من المناطق الوفيرة الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك التي لا يكفيها إنتاجها الغذائي أساساً لسد حاجات سكانها.

"وكذلك فالاستقرار السياسي النسبي وتطور الطب والعلاج الوقائي أدى إلى تناقص عدد الوفيات فساعد في تزايد عدد السكان في الدول الأوروبية الغربية، مما جعل مالتوس يبحث بمشكلة تزايد السكان السريع عبر نظريته التشارؤية وذلك ما بين ١٨٠٠ - ١٨٠٢ محذراً من عواقب التزايد السكاني والصراع ما بين السكان ومواردهم الغذائية."

1 د. علي وهب جغرافية الإنسان والنشاطات البشرية في البيئات بيروت ١٩٩٨ ص ٤٠.

2 نفس المرجع ص ٤١.

-
:
١_ العامل الديني يؤثر في معدل زيادة المواليد ، فبعض الأديان تعتبر تحديد النسل جريمة لأن المولود هدية من الله ، كما تمنع تعدد الزوجات ، أو الإنجاب دون زواج. وبعض الأديان تسمح بتعدد الزوجات مع تحريم الإجهاض أيضاً وهذا العامل يساهم في زيادة عدد المواليد.

٢_ العامل الديمغرافي: يساعد نسبياً في زيادة أو قلة الولادات ، وذلك لأسباب منها تكوين السكان القادرين على الإنجاب حسب الجنس (ذكور و إناث) ، وفتات السن (شباب أو شيوخ) ، ونسبة الوفيات عند صغار السن ، ثم الهجرة والنزوح فمعظم المهاجرين هم من الشباب.

٣_ العوامل الاجتماعية: لهذه العوامل دور أساسي في تحديد الإنجاب ، تتحدد بدور المرأة وعمرها ومستواها العلمي ونوع العمل الذي تقوم به ، وكذلك الذكور ينقسمون حسب الأعمال التي يقومون بها. فالمرأة العاملة ، والصناعيين وأصحاب المهن العالية هم أقل إنجاباً من العاملين في الزراعة والحرف.

٤_ العامل الاقتصادي: تُعتبر الأوضاع المعيشية عاملاً مؤثراً في معدل النسل ، وإن سبب انخفاض معدل الولادات يكون أحياناً بسبب النقص في الرعاية الصحية ، أو بسبب النقص في الغذاء. وأحياناً بسبب الرخاء الذي يساهم في توفير الوسائل المتطورة لمنع الحمل ، بينما لا تتوفر مثل هذه الوسائل عند الفقراء.

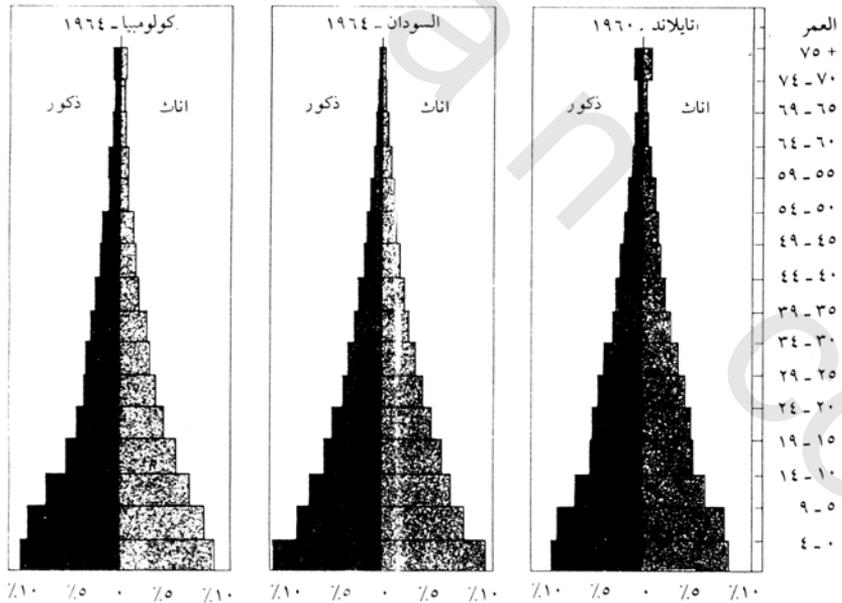
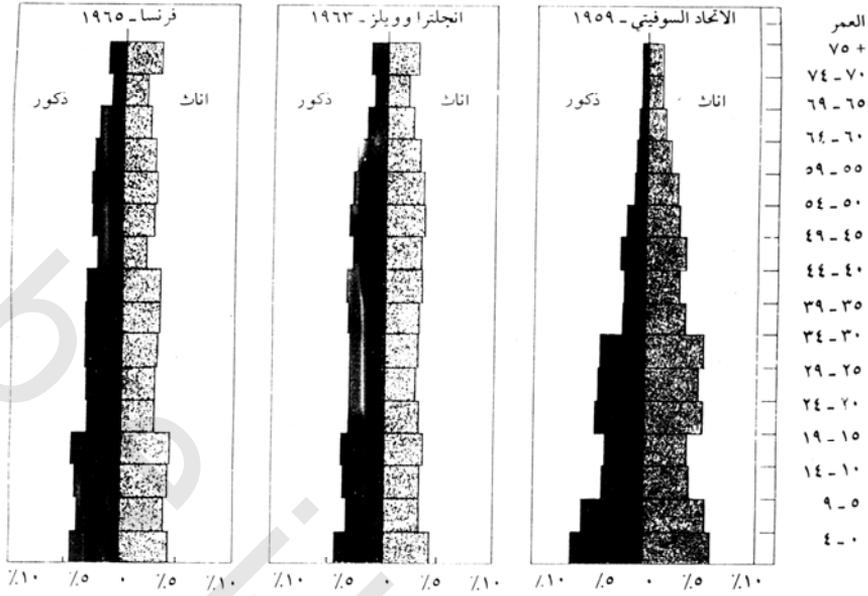
٥_ العامل الغذائي: إن هذا العامل قد كثر حوله الجدل ، لكن التجارب الحديثة التي أجريت على الحيوانات أدت إلى إعطاء نتائج بأن ارتفاع نسبة المواد البروتينية الحيوانية في الغذاء تؤدي إلى بعض حالات العقم ، كما تنخفض معدلات الولادات تدريجياً كلما ازدادت نسبة تناول المواد الغنية بالدهنيات والبروتينات ، وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع معدل الولادات

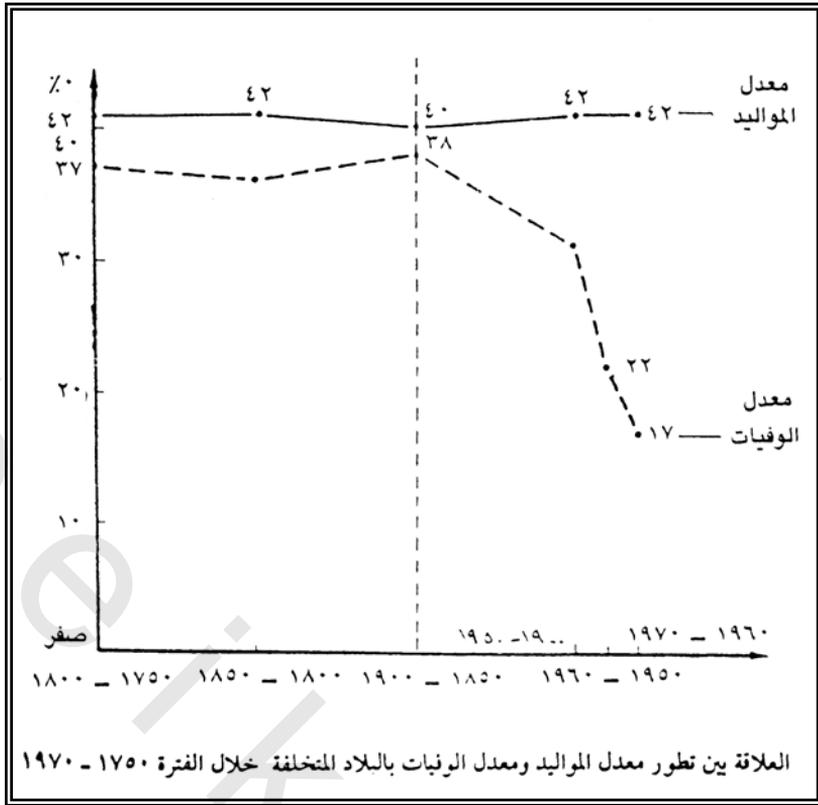
يترافق مع السكان الذين يعانون من فقر كبير والذين يغلب على أطعمتهم فقرها بالبروتينات الحيوانية وغناها بالمواد النشوية، وهذا ما أوضحه "جوزي كاسترو" في كتابه "جغرافية الجوع" لكن كلما كانت الحالة الصحية سيئة وكان الفقر مدقعاً كلما أدى بالنهاية إلى الهزال وانتشار الأمراض وفقر الدم عند الأنثى مما يؤدي بالتالي إلى الإجهاض.

٦_ العامل المناخي والجغرافي: يلعب العامل المناخي دوراً ضئيلاً في زيادة معدل الولادات إن المناخ الحار في المناطق الحارة يساعد على النضج الأنثوي المبكر وكذلك المناخ البارد يجعل الاسكيمو يقبلون على العملية الجنسية في الصيف فقط. بينما يؤثر العامل الجغرافي على التكاثر، حيث يمكن التفريق بين المجموعات التي تعيش في المدن أو في الريف، فالحياة في المدينة تفرض نمطاً مختلفاً من المعيشة.

٧_ العامل السياسي: كان لهذا العامل دوراً كبيراً في زيادة الولادات منذ عهد الرومان ونابليون وهتلر وموسوليني واليابان، حيث شجعت بعض الحكومات على الإنجاب لأسباب تتعلق بالنواحي السياسية التوسعية، وعلى العكس لجأت بعض الدول مثل اليابان والصين الهند على اتخاذ قرارات داخلية بتحديد النسل.

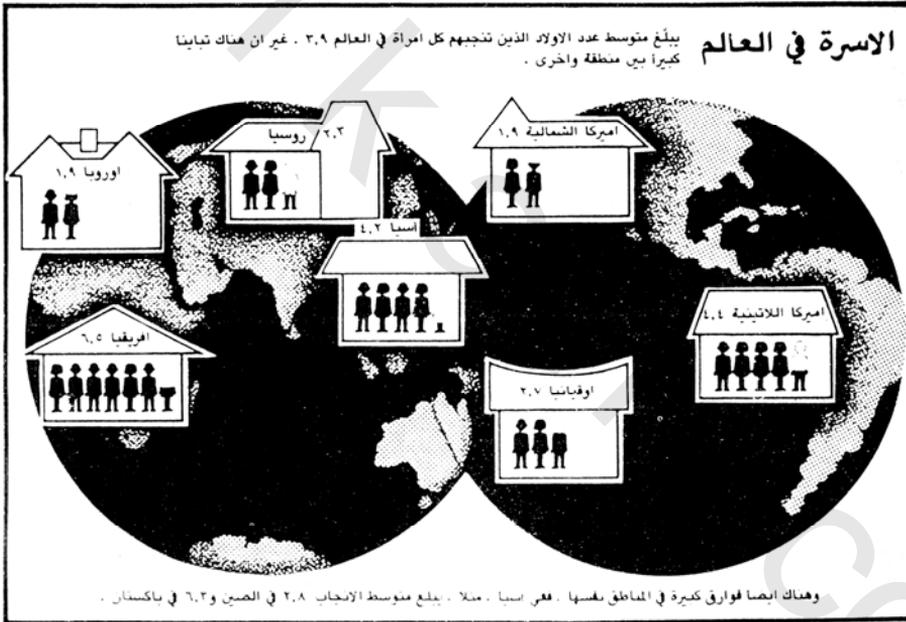






وهي من أهم المؤشرات المرتبطة بالإنتاج، ولا يمكن دراسة الخصوبة بمعزل عن العوامل الثقافية والصحية والدينية التي تنظم العلاقات الجنسية في المجتمع، فالخصوبة مسألة حساسة تتطلب دراستها طرق ومناهج متخصصة للحصول على معطيات صحيحة، فلا يمكن دراسة هذا المؤشر بمعزل عن العوامل الفيزيولوجية عند النساء في سن الإنجاب ما بين عمر ١٥ إلى ٤٩ سنة، كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل المرتبطة بعادات المجتمع، والطائفة، وحجم العزوبية، والعمر عند الزواج، ومما لا شك أن للعمر عند الزواج تأثير مباشر على ارتفاع معدل الخصوبة. وهناك الخصوبة الشرعية، والخصوبة الغير شرعية التي تنتشر في بعض المجتمعات وتكاد تنعدم في البعض الآخر، وتتأثر الخصوبة أيضاً بالمستوى العلمي للزوجة ونلاحظ أن مستوى الخصوبة ينخفض كلما ارتفع المستوى العلمي للزوجين، وكذلك

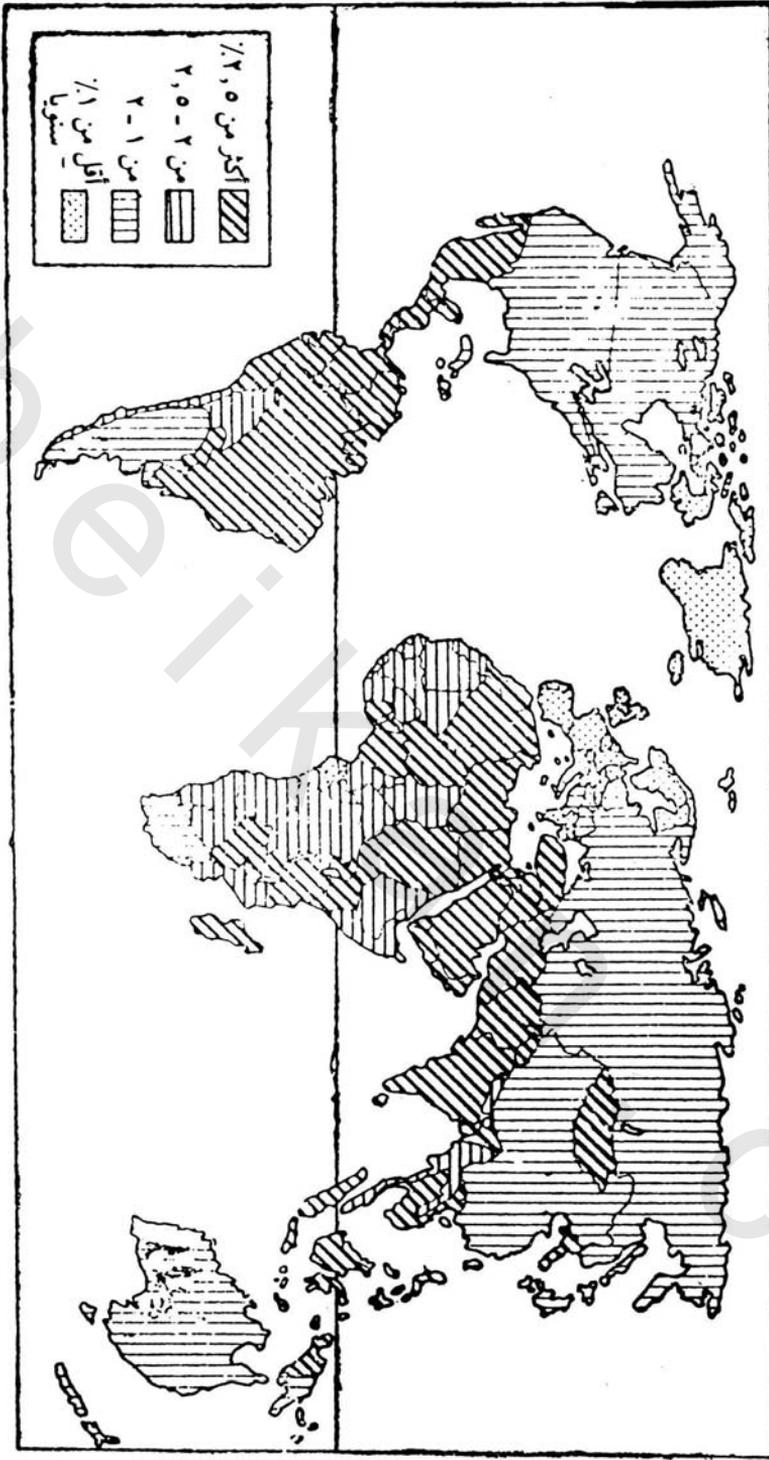
هناك تباين واضح في مستويات الخصوبة بين الدول، فالدول الصناعية تعرف أدنى مستويات للخصوبة في العالم، كما أن هناك تباين في مستويات الخصوبة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية لاعتبارات ثقافية أو دينية، وتتأثر الخصوبة بشكل مباشر باستخدام وسائل منع الحمل. ويختلف مفهوم الخصب عن تعبير الخصوبة، فالخصب يُعبر عن استعداد كامن للإنجاب عند الأجناس الحيوانية نظراً لعدم وجود موانع طبيعية فهي تلد وتتكاثر بالقدر التي تسمح به إمكانياتها الفيزيولوجية. أما عند الإنسان فهذا المفهوم يتأثر بالعوامل التي أشرنا إليها. ولهذا من الصعب تحديد الخصب بيولوجياً عند الجنس البشري.



الوفاتية ظاهرة سكانية ومعدل حدوثها يتوقف على عدة عوامل منها:
العمر ومستوى المعيشة والرعاية الصحية والكوارث والحروب...

ويحدد المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات للأمم المتحدة الغاية من دراسة الوفياتية بأنها قياس تأثير الموت على المجموعات السكانية، مما يستلزم إيجاد المعايير والمؤشرات الخاصة التي تسمح بقياسها ودراستها لمعرفة مسار تطورها. إن تأثير الموت يزداد مع تقدم العمر، لكن مستوى الوفياتية قد انخفض بشكل ملحوظ بسبب تقدم الرعاية الصحية خلال الأعوام الماضية، وكذلك معدل وفيات الأطفال الرضع قد انخفض أيضاً في بعض البلدان المتطورة، ولكن مستوى الانخفاض يختلف من مجتمع إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، حسب المستوى الاقتصادي ومستوى العناية الصحية ومستوى التغذية السليمة، وكذلك تختلف النسبة حسب المهن فتزداد بين فئات العمال الذين يعملون في مهن خطيرة، وتزداد أيضاً بين الأشخاص الكحوليين فللكحول تأثير مباشر في زيادة حوادث السير وزيادة الأزمات الصحية والنفسية. وهناك فرق بين الدول فالدول الفقيرة التي تهمل الجانب الطبي ترتفع فيها نسبة الوفيات، خاصةً وفيات الأطفال. وكذلك سوء التغذية يؤدي إلى المجاعة وانتشار الأمراض منها فقر الدم. لذلك يُعتبر معرفة معدل الوفيات من المؤشرات المهمة في تقدير عدد السكان وفي التركيب العمري للسكان، حيث نجد في بعض المناطق ارتفاع في معدل وفيات الأطفال وصغار السن، أما بعض المناطق يرتفع فيها معدل وفيات كبار السن. وفي بعض البلدان التي عانت من الحروب ترتفع فيها نسبة وفيات الشبان، لتصبح نسبة الإناث مرتفعة.

ولكن أياً كانت الفروق القائمة بين الدول المتخلفة والدول الغنية أو داخل الدولة المتخلفة الواحدة فيما يتعلق بمستوى معدل الوفيات نجد أن هناك اتجاهاً ملحوظاً وسريعاً لانخفاض معدل الوفيات في غالبية الدول، وبالذات في السنوات الأخيرة، هذا في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد مرتفعاً وثابتاً تقريباً.



معدل نمو السكان في العالم